



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم  
قرارات ، مقررات ، منشورات ، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر	تونس		الاشتراكات سنوية
		داخل الجزائر	المغرب موريتانيا	
	صفحة	صفحة	صفحة	النسخة الاصلية
	150 دج	100 دج	100 دج	النسخة الاصلية وترجمتها
	300 دج	200 دج	200 دج	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	بما فيها نفقات الارسال			
الهاتف : 15. 18. 65. الى 17 ح ج ب 50 - 3200				
نمن النسخة الاصلية وترجمتها 50 دج نمن النسخة الاصلية وترجمتها 50 دج نمن النسخة الاصلية وترجمتها 50 دج مجانا للمشتركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج نمن النشر على اساس 20 دج السطر .				

فهرس

قوانين وأوامر

قانون رقم 86 - 03 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام

1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986 يعدل ويتمم

القانون رقم 81 - 01 المؤرخ في 7 فبراير سنة

## فهرس (تابع)

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى II ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 98

قرار مؤرخ فى II ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير فى ميزانية الولاية. 98

## وزارة النقل

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 8 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985 يتضمن اجراء مسابقة داخلية للالتحاق بسلك المفتشين الرئيسيين فى النقل بوزارة النقل. 99

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 8 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985، يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الاعوان الاداريين بوزارة النقل. 103

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 8 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك المتحنيين فى رخص السياقة، بوزارة النقل. 105

1981 المتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى أو المهنى أو التجارى أو الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية. 85

## مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 86 - 20 مؤرخ فى 25 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986 يحدد أسعار الاسمدة فى مختلف مراحل التوزيع. 88

مرسوم رقم 86 - 21 مؤرخ فى 25 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986 يحدد أسعار بعض الآلات الزراعية وحدود التدخل المطبقة على الآلات الزراعية. 90

## قرارات، مقررات، مناشير

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى II ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير فى ميزانية البلديات. 97

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى II ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن تحديد نسبة مساهمة البلديات فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية. 97

# قَوَانِين وَأَوَامِر

التجارى او الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 04 المؤرخ فى 8 شعبان عام 1403 الموافق 21 مايو سنة 1983 المتضمن الموافقة على الامر رقم 83 - 02 المؤرخ فى 10 أبريل سنة 1983، والمعدل والمتمم للقانون رقم 81 - 01 المؤرخ فى 7 فبراير سنة 1981، المتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى او المهنى او التجارى او الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 المتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 20 منه،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى،  
يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : تتم أحكام هذا القانون و/او تعديل بعض مواد القانون رقم 81 - 01 المؤرخ فى 7 فبراير سنة 1981 والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى او المهنى او التجارى او الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل والمتمم.

المادة 2 : تتم المادة الاولى من القانون المذكور أعلاه كما يلى :

قانون رقم 86 - 03 مؤرخ فى 25 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986 يعدل ويتمم القانون رقم 81 - 01 المؤرخ فى 7 فبراير سنة 1981 المتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى او المهنى او التجارى او الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 16 و 152 و 154 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 01 المؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1401 الموافق 7 فبراير سنة 1981 والمتضمن التنازل عن املاك العقارية ذات الاستعمال السكنى او المهنى او التجارى او الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 02 المؤرخ فى 15 ربيع الثانى عام 1403 الموافق 29 يناير سنة 1983 المتمم للقانون رقم 81 - 01 المؤرخ فى 7 فبراير سنة 1981 والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى او المهنى او التجارى او الحرفى التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقارى والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية،

- وبمقتضى الامر رقم 83 - 02 المؤرخ فى 26 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 10 أبريل سنة 1983 المعدل والمتمم للقانون رقم 81 - 01 المؤرخ فى 7 فبراير سنة 1981 والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكنى او المهنى او

المادة 5 : تعدل المادة 4 من القانون المذكور في المادة الاولى أعلاه وتتم كما يلي :

«المادة 4 : تسرى على المساحات الزائدة عن قطع الارضا لتابعة للعمارات المبنية الفردية أو الجماعية المشار إليها في المادة 2، أحكام الامر رقم 74 - 26 المؤرخ في 20 فبراير سنة 1974 والمتضمن تشكيل الاحتياطات العقارية لفائدة البلديات ولاسيما المادة 10 منه،

وفي اطار عمليات تجزئة الاراضى التى يسرى عليها دفتر الشروط، يتم تحديد المساحات الزائدة على أساس الفوائد المنصوص عليها فى دفتر الشروط المذكور أعلاه.

وللتنازل عن المساحات الزائدة المعتبرة، يمنح حق الافضلية على كل قطعة من القطع الممكن تشكيلها لاجزاء أسرة المكتسب الذين لهم حسب الترتيب ومن الدرجة الاولى صفة الفروع أو الاصول وصفة الحواشى من الدرجة الثانية ويستوفون الشروط المنصوص عليها فى التشريع والتنظيم المعمول بهما.

لا يطبق حق الافضلية هذا على المساحات التى تم ضمها من دون عقد قانونى.

يتم التنازل لصالح الشاغل القانونى عن المساحة الزائدة التى لا يمكن تجزئتها لشروط تقنية وعمرانية.

وفي هذه الحالة الاخيرة، يتم التنازل عن المساحة الزائدة لصالح مكتسب الملك المبنى على أساس الاسعار المحددة عن طريق التنظيم المعمول به فى مجال الاحتياطات العقارية مع زيادة نسبة 50٪.

تحدد كىفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم».

المادة 6 : تعدل المادة 6 من القانون المذكور فى المادة الاولى أعلاه، كما يلي :

«المادة 6 : يمكن ان يترشح لاكتساب المحلات ذات الاستعمال المهنى أو التجارى أو الحرفى كما

كما تعد قابلة للتنازل اما بدفع السعر نقدا او بالتقسيط ووفق الشروط التنظيمية المطبقة على بيع المساكن الجديدة، الذمة العقارية الايجارية التابعة للقطاع العام التى شرع فى استغلالها بعد فاتح يناير سنة 1981»

المادة 3 : تعدل وتتمم الفقرة 8 من المادة 3 من القانون المذكور فى المادة الاولى أعلاه كما يلي :

«8) المحلات ذات الاستعمال المهنى أو التجارى أو الحرفى التى تعتبرها الهيئة التنفيذية للبلدية واسعة المساحة، وبعد ترخيص من الوزير أو الوزراء المعنيين وتبعا لعناصر كل ملف وكل فرع نشاط.

تنقل مجانا ملكية المحلات الواسعة المساحة التى لها صفة قانونية مماثلة لصفة الاملاك المشار إليها فى المادة 2، الفقرة الاولى، الى البلديات التى توجد هذه الاملاك بترابها.

تحدد كىفيات تطبيق هذه الفقرة عن طريق التنظيم».

المادة 4 : تتمم المادة 3 من القانون المذكور فى المادة الاولى أعلاه، بفقرة 12 تحرر على النحو التالى :

«12 - يجب اعادة المحلات الملحقة بالبنائيات الجماعية ذات الاستعمال السكنى أساسا والمخصصة أصلا للاستعمال المشترك، لاسيما منها مساكن البوابين ومغاسل الثياب والاقبية ومساحات وقوف السيارات المخصصة لشاغلى البنائيات والتى تشكل اجزاء مشتركة حسب مفهوم المادة 2 من القانون رقم 81 - 01، الى وظيفتها الاصلية.

يتم التنازل عن هذه المحلات بالشيوخ لصالح الساكنين الشاغلين القانونيين للبنائيات التابعة لها على أساس الحىصص النسبية لكل سكن فى الاجزاء المشتركة للبناية.

تحدد كىفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم».

المادة 10 : تعدل المادة 24 من القانون المذكور في المادة الاولى أعلاه، وتتمم كما يلي :

«المادة 24 : تحسب ابتداء من تاريخ نشر القانون رقم 81 - 01 المؤرخ في 7 فبراير سنة 1981 المشار اليه أعلاه، مبالغ الكراء الرئيسية الجارية التي يدفعها المترشحون لاكتساب المساكن كدفع جزئي لسعر البيع على أن يقدم الطلب قبل فاتح يناير سنة 1988.

وفي حالة وفاة المترشح قبل اثبات الاكتساب، يعترف بامتياز التحكم المشار اليه اعلاه لزوجته وأولاده المستفيدين من حق البقاء في الاماكن».

المادة 11 : تعدل المادة 27 من القانون المذكور في المادة الاولى أعلاه، كمايلي :

«المادة 27 : لا يجوز نقل بين الاحياء للملكية العقارات المكتسبة بمقتضى أحكام هذا القانون أو رهنها أو كراؤها كلياً أو جزئياً الا بعد الدفع الكامل لسعر التنازل.

ان النقل الذي يتم ضمن الشروط المنصوص عليها في الفقرة الاولى أعلاه يمنع البائع من الترشح الى اكتساب محل قابل للتنازل وفق المادة 2 أعلاه.

لايتعلق منع تشكيل الرهن المتخذ من طرف المؤسسات المالية العمومية للاذخار او المؤسسات المصرفية كضمانه عن القروض من أجل السكن والتي يمكن منحها».

المادة 12 : تعدل المادة 38 من القانون المذكور في المادة الاولى أعلاه، كمايلي :

«المادة 38 : يترتب عن الصفقات المبرمة دون الاستيفاء للشرط المنصوص عليه في المادة 27 أعلاه، سقوط حقوق الاكتساب لمرتكب المخالفة. وفضلاً عن ذلك،، تبطل الصفقة غير القانونية ويسقط مفعولها».

المادة 13 : تبقى الوضعيات السابقة المسواة عند تاريخ نشر هذه الاحكام في الجريدة الرسمية

هي محددة في المادة 2، الفقرة 6، الاشخاص الطبيعيون ذوو الجنسية الجزائرية وكذا شركات الاشخاص أو الشركات التجارية الخاضعة للقانون الخاص الجزائري والتي يحمل كل الشركاء فيها الجنسية الجزائرية والذين يشبتون نهم المستأجرون الشرعيون وانهم مستوفون لالتزاماتهم الايجارية ويمارسون نشاطهم في هذه الاماكن.

لا تشترط ممارسة النشاط في الاماكن نفسها على الاشخاص الموقين والارامل».

المادة 7 : تتمم المادة 10 من القانون المذكور في المادة الاولى اعلاه كما يلي :

«وفضلاً عن ذلك، يجوز لاولاد الشاغل الشرعي المتوفى، الذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادتين 5 و 9 من القانون المعنى، ان يترشحو لاكتساب، بالشيوع، المحل القابل للتنازل بواسطة وليهم الذي يعمل لحسابهم في اطار التشريع المعمول به في هذا المجال.

يبقى الشيوع الزامياً الى غاية بلوغ أصغر ولد سن الرشد.

تنتقل الامتيازات المعترف بها للمهاك بموجب هذا القانون لفائدة الاولاد».

المادة 8 : تعدل المادة 11 من القانون المذكور في المادة الاولى أعلاه، كمايلي :

«المادة 11 : تحدث، من أجل سير عملية التنازل عن الاملاك العقارية، موضوع هذا القانون، هيئات للتنفيذ والمراقبة على المستويات الثلاثة التالية :

- المستوى ما بين البلديات،
- المستوى الولائي،
- المستوى الوطني،

يحدد تنظيم كل هيئة وتسييرها عن طريق التنظيم».

المادة 9 : تستبدل كلمة «الدائرة» الواردة في القانون رقم 81 - 01 المؤرخ في 7 فبراير سنة 1981 بعبارة «ما بين البلديات».

المادة 14 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والناجمة عن تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما آنذاك، خاضعة لاحكامهما.

غير أنه تنطبق أحكام المادة 11 أعلاه، على كل الاملاك المكتسبة في اطار القانون المذكور في المادة الاولى أعلاه.

يبطل كل حكم مخالف ويسقط مفعوله.

## مراسيم تنظيمية

1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 23 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 112 المؤرخ في 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتضمن تقنين الشروط العامة لتحديد أسعار المنتجات من الصنع المحلي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 113 المؤرخ في 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتعلق بتحديد أسعار المنتجات المستوردة والمعاد بيعها على حالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 88 المؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1394 الموافق 25 أبريل سنة 1974 والمتضمن تحديد سعر الاسمدة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 123 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1394 الموافق 10 يونيو سنة 1974 والمتعلق بتسويق المنتجات الموضوعة تحت الاحتكار،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 449 المؤرخ في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 والذي يحدد كفاءات تطبيق الاحكام المتعلقة بالرسم التعويضي الذي أسسه الامر رقم 82 - 01 المؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1402 الموافق 6 مارس سنة 1982 والمتضمن الاحكام التكميلية

مرسوم رقم 86 - 20 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986 يحدد أسعار الاسمدة في مختلف مراحل التوزيع.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الفلاحة والصيد البحري، ووزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، ووزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار،

- وبمقتضى الامر رقم 82 - 01 المؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1402 الموافق 6 مارس سنة 1982 والمتضمن احكاما تكميلية للقانون رقم 81 - 13 المؤرخ في 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 14 المؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة

المادة 4 : يتكون من الفوارق الايجابية بين أسعار البيع التى يحددها هذا المرسوم وأسعار الكلفة للمؤسسة الوطنية للاسمدة ومواد معالجة النباتات مورد استثنائى تدفعه المؤسسة الوطنية للاسمدة ومواد معالجة النباتات لحساب التخصيص رقم 302.041 الذى عنوانه «صندوق التعويض».

المادة 5 : يتكفل بالفوارق السلبية بين أسعار البيع التى يحددها هذا المرسوم وأسعار الكلفة للمؤسسة الوطنية للاسمدة ومواد معالجة النباتات، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها حساب التخصيص الخاص رقم 302.041 الذى عنوانه «صندوق التعويض».

المادة 6 : يرخص للديوان الوطنى للتمويل والخدمات الزراعية بأن يقطع حد ربح قدره طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها 210 دج فى الطن الواحد، وذلك بعنوان حد الربح والاعباء الجزافية للتوزيع بالتساوى فيما يخص النقل.

المادة 7 : يرخص للتعاونية الفلاحية للخدمات والتمويل أن تقطع بعنوان التوزيع حد ربح اجمالى قدره 125 دج فى الطن الواحد.

المادة 8 : تشمل الاسعار التى يحددها هذا المرسوم للمستعملين المواد المحمولة على شاحنة عند خروجها من مخزن منشأة التوزيع التابع للتعاونية الفلاحية للخدمات والتمويل.

المادة 9 : تطبق الاسعار فى مختلف مراحل التوزيع، المحددة فى هذا المرسوم ابتداء من أول فبراير سنة 1986.

المادة 10 : يلغى المرسوم رقم 85 - 118 المؤرخ فى 7 مايو سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 11 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 25 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986. الشاذلى بن جديد

للقانون رقم 81 - 13 المؤرخ فى 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 118 المؤرخ فى 17 شعبان عام 1405 الموافق 7 مايو سنة 1985 والمتضمن تحديد أسعار الاسمدة فى مختلف مراحل التوزيع،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 54 المؤرخ فى 17 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 9 مارس سنة 1985 الذى يحدد لسنة 1985 قائمة المواد الخاضعة للاقتطاع والنسب المطبقة بعنوان الرسم التعويضى وقائمة المواد المستفيدة من منتج هذا الرسم،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحدد أسعار بيع الاسمدة الواردة من الانتاج الوطنى والاستيراد، فى مختلف مراحل توزيعها والمعبأة فى الاكياس زنتها خمسون (50) كيلوغراما، طبقا للمقياس الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : تشمل أسعار الاسمدة التى تبيعها المؤسسة الوطنية للاسمدة ومواد معالجة النباتات للديوان الوطنى للتمويل والخدمات الزراعية ما يأتى :

- المواد الخارجة من المصنع والمحمولة على شاحنة و/أو عربة قطار بالنسبة الى الاسمدة الواردة من الانتاج الوطنى،

- المواد المأخوذة من رصيف التفريغ فى الميناء والمحمولة على شاحنة و/أو عربة قطار بالنسبة الى الاسمدة المستوردة.

المادة 3 : تتولى المؤسسة الوطنية للاسمدة ومواد معالجة النباتات بيع الاسمدة المستوردة للديوان الوطنى للتمويل والخدمات الزراعية بالاسعار المذكورة فى العمود الاول من الجدول الملحق بهذا المرسوم.

والمراد بسعر كلفة هذه المواد هو سعر الشحن مع زيادة النفقات التابعة وحد الربح بنسبة 3 ٪ التى يسمح بها التنظيم المعمول به فى مجال الاسعار.

## الملحق

### سعر بيع الاسمدة فى مختلف مراحل توزيعها

اسمعة	سعر الطن (دج)	سعر بيع المؤسسة الوطنية للاسمدة ومواد معالجة النباتات للدوان لوطنى للتصوين والخدمات الزراعية	حد الربح بالجملة للدوان الوطنى للتصوين والخدمات الزراعية	سعر بيع الدوان الوطنى للتصوين والخدمات الزراعية للتعاونية الفلاحية للخدمات والتصوين	حد ربح التوزيع الذى تقتطعه التعاونية الفلاحية للخدمات والتصوين	سعر البيع للمستعملين
النترات الامونية - 33,5 %	871	210	645	125	770	
الفوسفات ثلاثى الامتياز 46 %	1004	210	875	125	1000	
الاسعدة الثنائية التركيب	1190	210	985	125	1110	
الاسمدة الثلاثية التركيب,	1371	210	995	125	1120	
فوسفات الديامونيم	1176	210	1725	125	1250	

1982 الذى أقر القانون رقم 82 - 08 المؤرخ فى 12 يونيو سنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 112 المؤرخ 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتضمن تعيين الشروط العامة لتحديد أسعار المنتجات من الصنع المحلى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 113 المؤرخ فى 21 محرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتعلق بتحديد أسعار المنتجات المستوردة والمعاد بيعها على حالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 123 المؤرخ فى 19 جمادى الاولى عام 1394 الموافق 10 يونيو سنة 1974 والمتعلق بتسويق المنتجات الموضوعة تحت الاحتكار،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 449 المؤرخ فى 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن تحديد كفيات تطبيق الاحكام المتعلقة بالرسم التعويضى الذى أسسه الأمر رقم 82 - 01 المؤرخ فى 6 مارس سنة 1982 والمتضمن الاحكام التكميلية للقانون رقم 81 - 13

مرسوم رقم 86 - 21 مؤرخ فى 25 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986 يحدد أسعار بعض الآلات الزراعية وحدود التدخل المطبقة على الآلات الزراعية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الفلاحة والصيد البحرى ووزير الصناعة الثقيلة ووزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار،

- وبمقتضى الامر رقم 82 - 01 المؤرخ فى 10 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 6 مارس سنة 1982 والمتضمن احكاما تكميلية للقانون رقم 81 - 13 المؤرخ فى 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة



القيمة والتأمين والنقل مع زيادة المصاريف التي تلحقها ونسبة التدخل بمقدار 3٪ المسموح بها في تنظيم الاسعار المعمول به.

وتعنى هذه الاسعار مصاريف الرصيف والمخازن أو المستودعات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية.

المادة 4 : يقتطع الديوان الوطنى للمنتاد الفلاحى، بمقتضى تدخله، نسبة اجمالية قدرها 9٪ من سعر البيع الذى تفرضه المؤسسة الوطنية لانتاج العتاد الفلاحى مثلما حدد ذلك فى المواد 2 و3 و8 من هذا المرسوم.

ويدرج فى هذه النسبة نسبة التدخل بعنوان الخدمة بعد البيع.

المادة 5 : تمثل الفوارق الايجابية بين أسعار البيع للمستعملين التى يحددها هذا المرسوم وأسعار تكلفة الآلات الزراعية المبينة فى الملحق المرفق بهذا النص التى يحصل عليها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى بما فيها نسبة التدخل، موردا استثنائيا يدفعه الديوان الوطنى للمنتاد الفلاحى لحساب التخصيص الخاص رقم 30204I المسمى «صندوق التعويض».

المادة 6 : يتكفل حساب التخصيص الخاص رقم 30204I المسمى «صندوق التعويض»، بالفروق السلبية بين أسعار التى يحصل عليها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى بما فيها نسبة التدخل وأسعار بيع الآلات الزراعية الخاضعة لاحكام هذا المرسوم.

المادة 7 : يتم التنازل عن الآلات الزراعية التى لاتخضع لهذا المرسوم وتباع بالاسعار الحقيقية المحددة طبقا للتنظيم المعمول به مع مراعاة أحكام المادتين 3 و4 أعلاه.

المؤرخ فى 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 39I المؤرخ فى 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 والذى يحدد أسعار بعض الآلات الزراعية وحدود التدخل المطبقة على الآلات الزراعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 54 المؤرخ فى 17 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 9 مارس 1985 والذى يحدد لسنة 1985 قائمة المواد الخاضعة للاقتطاع والنسب المطبقة بعنوان الرسم التعويضى وقائمة المواد المستفيدة من منتوج هذا الرسم، ولاسيما المادة 2 منه،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تحدد أسعار بيع الآلات الزراعية ذات الصنع الوطنى أو المستوردة، المبينة فى الملحق للمستعملين حسب الجدول الوارد فى هذا الملحق نفسه.

وتعنى هذه الاسعار الآلات الزراعية بعد وصولها الى حظيرة الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى التابعة للولاية التى يقيم فيها المستعمل.

المادة 2 : تباع المؤسسة الوطنية لانتاج الفلاحى، الآلات الزراعية ذات الصنع الوطنى التى تخضع لاحكام هذا النص، للديوان الوطنى للعتاد الفلاحى، حسب الاسعار الواردة فى العمود الثانى من الملحق.

وتعنى هذه الاسعار، أسعار الآلات عند خروجها من المصنع.

المادة 3 : تباع المؤسسة الوطنية لانتاج العتاد الفلاحى للديوان الوطنى للعتاد الفلاحى الآلات الزراعية المستوردة المبيعة على حالتها التى تخضع لاحكام هذا المرسوم، بأسعارها الخالصة

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 جمادى الأولى عام 1406 الموافق 4 فبراير سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

المادة 8 : تسرى أحكام هذا المرسوم ابتداء من أول فبراير 1986.

المادة 9 : يلغى المرسوم رقم 84 - 391 المؤرخ 29 ربيع الأول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه.

## الملحق

### أسعار بعض الآلات الزراعية في مختلف مراحل

سعر البيع للمستعملين	نسبة تدخل الديوان الوطني للعتاد الفلاحي %9	سعر البيع من المؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي للديوان الوطني للعتاد الفلاحي	السعر بالدينار الآلات الزراعية
			<b>أولا - آلات الجر:</b>
47.656	5.481	60.891	- جرارات ذات عجلات - 40 الى 50 حصانا
			- جرارات ذات عجلات - 60 الى 70 حصانا، الطراز 6006
64.844	6.800	75.555	- جرارات ذات عجلات، الطراز 6806 و 6807
64.844	6.270	69.671	- جرارات ذات عجلات - 90 الى 110 حصان
101.562	(★)	(★)	- جرارات صغيرة ذات عجلات مع ملحقاتها
54.687	(★)	(★)	- جرارات ذات سلاسل - 45 الى 55 حصانا
37.500	(★)	(★)	- جرارات ذات سلاسل - 70 الى 80 حصانا
78.125	(★)	(★)	
			<b>ثانيا - آلات الجنى :</b>
			- حصادة، دراسة آلية الحركة ذات مركز لتعبئة الاكياس
145.468	15.778	175.303	- حصادة، دراسة مجرورة
43.750	(★)	(★)	- لاقطة، ضاغطة
25.000	2.811	31.233	- حاصدة
4.687	517	5.737	- ممشاط ميس مكموم
7.031	786	8.729	- واحة الكلافي المخازن
11.250	1.521	16.896	
			<b>ثالثا - آلات البذر والتخصيب :</b>
16.562	2.023	22.471	- بذار 3م
22.656	(★)	(★)	- بذار 6م
21.875	(★)	(★)	- بذار متنوع

## الملحق (تابع)

سعر البيع للمستهلكين	نسبة تدخل الدبوان الوطني للبناد الفلاحي %	سعر البيع من المؤسسة الوطنية للبناد الفلاحي للدبوان الوطني للبناد الفلاحي	السعر بالدينار
			الآلات الزراعية
37.500	(★)	(★)	- بذار دقيق
9.375	(★)	(★)	- مفرشة الاسمدة 3 م
15.626	(★)	(★)	- مفرشة الاسمدة 5 م الى 6 م
3.125	326	3619	- مفرشة الاسمدة مركزة ذات سعة صغيرة
6.250	(★)	(★)	- مفرشة الاسمدة ذات سعة كبيرة
5.156	(★)	(★)	- مفرشة أسمدة مع تعيين الموقع
			رابعاً - آلات العلاج :
			4 - 1 - مرذاذات :
10.937	(★)	(★)	- مرذاذ 400 لتر (دون ملحقات)
14.062	1.815	20.169	- مرذاذ 600 لتر (دون ملحقات)
18.750	2.035	22.607	- مرذاذ 1000 متر (دون ملحقات)
659	54	605	- مرذاذ يحمل على الظهر
4.687	504	5.600	- مذرة ميكانيكية محمولة
782	117	1.302	- مذرة تحمل على الظهر
			4 - 2 - مرشات (أجهزة لها منفخة)
18.438	1.626	18.072	- مرشة 400 لتر
21.562	(★)	(★)	- مرشة 600 لتر
24.219	(★)	(★)	- مرشة 1000 لتر
			4 - 3 - توابع :
1.993	165	1.828	- مطالع خاصة بالحقول 8 أمتار
1.384	114	1.270	- مطالع الكروم ذات صفين
9.375	923	10.258	- منفخة
			خامساً - آلات النقل :
7.944	656	7.288	- مقطورة بصندوق قلاب، 3,5 أطنان ذات عجلتين
8.558	707	7.351	- مقطورة بصندوق قلاب 4 أطنان ذات عجلتين
8.173	675	7.498	- مقطورة مسطحة 4 أطنان ذات عجلتين
10.363	856	9.507	- مقطورة بصندوق قلاب 4,5 أطنان ذات عجلتين

## الملحق (تابع)

سعر البيع للمستهلكين	نسبة تدخل الدبوان الوطني للعنادر الفلاحي %	سعر البيع من المؤسسة الوطنية للعنادر الفلاحي للدبوان الوطني للعنادر الفلاحي	المسعر بالدينار الآلات الزراعية
10.710	885	9.825	- مقطورة بصندوق قلاب 4,5 أطنان ذات أربع عجلات
13.906	1.351	15.010	- مقطورة لشحن الحبوب 5 أطنان ذات عجلتين
20.312	1.977	21.972	- مقطورة بصندوق قلاب، 5 أطنان ذات أربع عجلات
16.875	1.612	17.910	- مقطورة مسطحة 5 أطنان ذات أربع عجلات
9.996	825	9.171	- صهريج ذو عجلتين 3000 لتر
14.301	1.181	13.120	- صهريج ذو عجلتين 5000 لتر
21.013	1.735	19.278	- صهريج ذو أربع عجلات 5000 لتر
			سادسا - آلات الحرث :
			6 - 1 - المحارث
5.355	442	4.913	- محارث محمول ذو أسطوانتين
6.833	564	6.269	- محارث محمول ذو ثلاث أسطوانات
14.288	1.180	13.108	- محارث محمول ذو ثلاث أسطوانات
15.922	1.315	14.607	- محارث محمول ذو أربع أسطوانات
19.844	(★)	(★)	- محارث مجرور ذو أربع أسطوانات
21.718	(★)	(★)	- محارث مجرور ذو خمس أسطوانات
23.281	(★)	(★)	- محارث مجرور ذو ست أسطوانات
3.338	276	3.062	- محارث محمول ذو سكتين
4.288	354	3.934	- محارث محمول ذو ثلاث سكك
10.105	834	9.271	- محارث محمول ذو ثلاث سكك
11.314	934	10.380	- محارث محمول ذو أربع سكك
6.683	552	6.131	- محارث ذو سكتين قابل للقلب
12.344	1.373	15.250	- محارث ذو سكتين قابل للقلب
15.937	(★)	(★)	- محارث ذو ثلاث سكك قابل للقلب
16.406	(★)	(★)	- محارث مجرور ذو ثلاث سكك
19.969	(★)	(★)	- محارث مجرور ذو أربع سكك
20.312	(★)	(★)	- محارث مجرور ذو خمس سكك
7.656	(★)	(★)	- محارث الكروم ذو أربع سكك
12.500	(★)	(★)	- محارث الكروم ذو ست سكك

## الملحق (تابع)

سعر البيع للمستهلكين	نسبة تدخل الدبوان الوطنى للعتاد الفلاحي %	سعر البيع من المؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي للدبوان الوطنى للعتاد الفلاحي	السعر بالدينار الآلات الزراعية
25.413	2.098	23.315	- محراث قلاب للحرث فى العمق ذو سكة واحدة 1800 كلغ
30.229	2.496	27.733	- محراث قلاب للحرث فى العمق ذو سكة واحدة 3000 كلغ
40.298	3.327	36.971	- محراث قلاب للحرث فى العمق ذو سكة واحدة 4300 كلغ
28.454	2.349	26.101	- محراث قلاب دوسكتين 2200 كلغ
31.006	2.560	28.446	- محراث قلاب للحرث العميق ذو ثلاث سكك 2800 كلغ
2 - 6 - فتاتات التربة :			
6.875	692	7.684	- فتاة محمولة 12/6 أسطوانة
8.291	797	8.850	- فتاة محمولة 14/7 أسطوانة
9.375	892	9.912	- فتاة محمولة 16/8 أسطوانة
10.781	1.027	11.411	- فتاة محمولة 20/10 أسطوانة
11.250	990	11.003	- فتاة محمولة 16/8 أسطوانة
13.906	1.208	13.424	- فتاة محمولة 20/10 أسطوانة
16.563	1.426	15.841	- فتاة مجرورة 24/12 أسطوانة
19.063	1.625	18.058	- فتاة مجرورة 28/14 أسطوانة
21.719	1.837	20.406	- فتاة مجرورة 32/16 أسطوانة
26.691	2.204	24.487	- فتاة محمولة مجرورة 40/20 أسطوانة
30.032	2.480	27.552	- فتاة محمولة ذاتيا 28/14 أسطوانة
39.295	3.245	36.050	- فتاة محمولة ذاتيا 40/20 أسطوانة
3 - 6 - مشعبات :			
5.002	413	4.589	- مشعبة محمولة ذات 7 أسطوانات
6.042	499	5.543	- مشعبة محمولة ذات 9 أسطوانات
6.670	551	6.119	- مشعبة محمولة ذات 10 أسطوانات
10.156	1.046	11.623	- مشعبة محمولة ذات 11 أسطوانة
11.369	939	10.430	- مشعبة مجرورة ذات 12 أسطوانة
16.814	1.388	15.426	- مشعبة مجرورة ذات 14 أسطوانة

الملحق (تابع)

سعر البيع للمستهلكين	نسبة تدخل الدبوان الوطنى للعتاد الفلاحي ٪9	سعر البيع من المؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي للدبوان الوطنى للعتاد الفلاحي	السعر بالدينار الآلات الزراعية
			6 - 4 - مسلفات :
4.688	406	4.506	- مسلفة محمولة ذات 7 أسنان
5.000	514	5.711	- مسلفة محمولة ذات 9 أسنان
5.625	605	6.719	- مسلفة محمولة ذات II سنا
6.406	661	7.346	- مسلفة محمولة ذات I3 سنا
7.813	764	8.491	- مسلفة محمولة ذات I5 سنا
			6 - 5 - آلات الشيزل :
6.837	565	6.272	- شيزال محمول ذو 7 أسنان
8.594	887	9.854	- شيزال محمول ذو 9 أسنان
10.156	1.325	14.720	- شيزال محمول ذاتيا ذو II سنة
			6 - 6 - الكركار :
1.352	112	1.240	- كركار ذو ثلاثة عناصر قطره I6 مم
1.771	146	1.625	- كركار ذو ثلاثة عناصر قطره I8 مم
3.906	(★)	(★)	- كركار ذو أربعة عناصر
4.375	554	6.149	- كركار محمول ذو ثلاثة عناصر
			6 - 7 - أعتدة أخرى :
18.438	2.372	26.360	- محدلة ناعمة ذات ثلاثة أقسام
5.185	428	4.757	- آلة للحفر العميق ذات عنصر واحد
16.406	1.840	20.448	- محدلة نوع كروسكيل ذات ثلاثة أقسام

(★) تعنى الاسعار ونسب الآلات الزراعية المستوردة والمحددة طبقا لاحكام المادتين 3 و 4 من هذا المرسوم.

# قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

الباب 68 والعشر (I/IO) من الدفع الجزافي  
الاضافي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات  
المدرسية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

حرر بالجزائر في II ربيع الاول عام 1406  
الموافق 24 نوفمبر سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى

وزير المالية  
بوعلام بن حمر.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 ربيع الاول عام  
1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن  
تحديد نسبة مساهمة البلديات في صندوق  
الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 67 — 24 المؤرخ في 7  
شوال عام 1387 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن  
القانون البلدي المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 67 — 159 المؤرخ  
في 17 جمادى الاولى عام 1387 الموافق 15 غشت سنة  
1967 والمتضمن تحديد كفاءات تسيير الصندوق  
البلدي للضمان،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 134 المؤرخ  
في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973  
والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة  
1973 وانشاء مصلحة للصناديق المشتركة للجماعات  
المحلية،

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 ربيع الاول عام  
1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن  
تحديد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير  
في ميزانية البلديات.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير المالية،

— بمقتضى الامر رقم 67 — 24 المؤرخ في 7  
شوال عام 1387 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن  
القانون البلدي المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 67 — 145 المؤرخ  
في 23 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 31 يوليو سنة  
1967 والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير  
الخاصة بالبلديات، ولاسيما المادة 2 منه،

يقرر ان مايلي :

المادة الاولى : ان النسبة الدنيا القانونية  
التي تقتطعها البلديات من ايرادات التسيير  
والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار  
تحدد بعشرة في المائة (10 %) بالنسبة لسنة 1986.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار في حساب  
الاقتطاع الايرادات المبينة فيما يلي :

الباب 74 : مخصصات مصلحة الصناديق  
المشتركة للجماعات المحلية باستثناء المساعدة  
المقدمة للأشخاص المسنين — (المادة الفرعية  
74I3).

الباب 75 : الضرائب غير المباشرة.

الباب 76 : الضرائب المباشرة باستثناء  
المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة

يقرران مايلي :

المادة الاولى : تحدد نسبة مساهمة البلديات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة باثنيتين في المائة (2 %) بالنسبة لسنة 1986.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الايرادات الناتجة عن الرسوم المباشرة للبلديات باستثناء العشر (1/10) من الدفع الجزافي الاضافي المخصص لصيانة المساجد والمؤسسات المدرسية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى

وزير المالية  
بوعلام بن حمودة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن تحديد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة المحلية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير المالية،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1398 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 155 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد كفيات تسيير صندوق الضمان التابع للولايات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 134 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973

والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 وانشاء مصلحة للصناديق المشتركة للجماعات المحلية.

يقرران مايلي :

المادة الاولى : تحدد نسبة مساهمة الولايات في صندوق الضمان التابع للضرائب المباشرة باثنيتين في المائة (2 %) بالنسبة لسنة 1986.

المادة 2 : تطبق هذه النسبة على تقدير الايرادات الناتجة عن الرسوم المباشرة للولايات باستثناء العشر (1/10) من الدفع الجزافي الاضافي المخصص لصيانة مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى

وزير المالية  
بوعلام بن حمودة

قرار مؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985، يتضمن تحديد نسبة الاقتطاع من ايرادات التسيير في ميزانية الولاية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1398 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 154 المؤرخ في 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن تحديد قائمة النفقات والايرادات الخاصة بالولايات،



## وزير النقل،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 8 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966، والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1986 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجهة التحرير، ومجموع النصوص التى عدلته أو تمتته،

- وبمقتضى المرسوم رقم 79 - 230 المؤرخ فى 4 محرم عام 1400 الموافق 24 نوفمبر سنة 1979 والمتضمن القانون الاساسى الخاص بسلك المفتشين الرئيسيين فى النقل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 95 المؤرخ فى 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1963 والمتضمن تطبيق الامر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 21 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين فى الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ فى 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 156 المؤرخ فى 22 شعبان عام 1390 الموافق 22 أكتوبر سنة 1970 والمتعلق بالاقتطاع من ايرادات التسيير ولاسيما المادة الاولى منه،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : ان النسبة الدنيا القانونية التى تقتضيها الولايات من ايرادات التسيير والمخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، تحدد بعشرة فى المائة (10 %) بالنسبة لسنة 1986.

المادة 2 : تؤخذ بعين الاعتبار فى حساب الاقتطاع، الايرادات المبينة فيما يلى :

- الحساب 74 - مخصصات مصلحة الصناديق المشتركة للجماعات المحلية،

- الحساب 76 - الضرائب المباشرة باستثناء المساهمة فى صندوق الضمان للضرائب المباشرة (المادة 640) والعشر (1/10) من الدفع الجزافى الاضافى المخصص لصيانة مؤسسات التعليم المتوسط والثانوى.

المادة 3 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 11 ربيع الاول عام 1406 الموافق 24 نوفمبر سنة 1985.

محمد يعلى

## وزارة النقل

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 8 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985 يتضمن اجراء مسابقة داخلية للالتحاق بسلك المفتشين الرئيسيين فى النقل بوزارة النقل.

ان الوزير الاول،

والمتضمن تعديل بعض القواعد المتعلقة بتوظيف الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ فى 16 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للوظيفة العمومية بالوزارة الاولى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 6 ذى الحجة عام 1390 الموافق 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية التى يجب أن يثبتها الموظفون التابعون لادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل،

يقرران مايلى :

المادة الاولى : تجرى لصالح وزارة النقل، مسابقة داخلية للالتحاق بسلك المفتشين الرئيسيين للنقل، طبقا لاحكام هذا القرار.

المادة 2 : تنظم المسابقة فى مركز واحد بمدينة الجزائر وفى خلال الشهور الثلاثة التى تلى نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 3 : طبقا لاحكام المرسوم رقم 79 - 230 المؤرخ فى 24 نوفمبر سنة 1979 المذكور أعلاه، وفى حدود نسبة 20 ٪ من المناصب المطلوب شغلها، تفتح المسابقة الداخلية لمن يأتى ببيانهم من الموظفين.

- مفتشى النقل البرى المرسمين البالغين من العمر 40 سنة على الاكثر عند تاريخ اجراء المسابقة

والذين استوفوا ثمانى (8) سنوات من الخدمة الفعلية فى سلكهم،

- مفتشى الملاحة والعمل البحرى، البالغين من العمر 40 سنة على الاكثر عند تاريخ اجراء المسابقة والذين استوفوا خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية فى سلكهم.

المادة 4 : يمكن أن تحسب الاقدمية التى مارس المعنيون خلالها بصفة مفتشين، مطروحا فيها خمس (5) سنوات لتأخير حد السن المطلوب طبقا للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يمكن تأخير حد السن الاعلى المطلوب بسنة واحدة عن كل ولد فى الكفالة دون أن يتجاوز هذا التأخير بحال من الاحوال، ما مجموعه خمس (5) سنوات. ويرفع هذا التأخير الى عشر (10) سنوات لفائدة أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى.

المادة 6 : يجب أن تودع طلبات المشاركة فى المسابقة أو ترسل فى ظرف مسجل، الى مديرية الادارة والوسائل بوزارة النقل II9 شارع ديدوش مراد - الجزائر العاصمة، ويجب أن يشتمل الملف على ما يأتى :

- طلب المشاركة فى المسابقة يوقعه المترشح،

- نسخة من عقد الميلاد، أو بطاقة فردية للحالة المدنية لم يمض على تاريخ تسليمها عام كامل،

- قرار الترسيم فى السلك المعين،

- نسخة، عند الاقتضاء، من مستخرج السجلات البلدية لاعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى،

- بطاقة عائلية للحالة المدنية بالنسبة الى المترشحين المتزوجين،

- محضر التنصيب.

المادة 7 : يحدد عدد المناصب المطلوب شغلها بثلاثين (30) منصبا.

المادة I1 : كل اختبار كتابي يصححه عضوان كل على حدة مع أعضاء اللجنة الذين تعينهم لهذا الغرض مديرية الإدارة والوسائل.

المادة I2 : تتكون اللجنة المكلفة باختيار الاسئلة وتوجيهها الى المترشحين حسب الاتي :

- مدير الادارة والوسائل في وزارة النقل أو ممثله رئيسا،

- المدير العام للتوظيف العمومية أو ممثله،

- مدير النقل البرى أو ممثله،

- مفتش رئيسى فى النقل، مرسوم.

يمكن للجنة أن تضم، عند الحاجة، أى شخص معروف بكفاءته فى التخصص.

المادة I3 : يضبط وزير النقل قائمة المترشحين الناجحين التى تعدها اللجنة المنصوص عليها أعلاه وتنشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة I4 : يعين المترشحون الناجحون فى المسابقة الداخلية مفتشين رئيسيين فى النقل متمرنين ويوزعون تبعا لاحتياجات المصلحة.

المادة I5 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 8 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985.

عن الوزير الاول

وبمقتضى منه

المدير العام للتوظيف

العمومية

محمد كمال العلمى

عن وزير النقل

الامين العام

صادق بن معجوبة

المادة 8 : يقفل باب التسجيل بعد شهرين من تاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 9 : تشتمل المسابقة على اختبارات كتابية واختبار شفوى وبرنامج الاختبارين الكتابي والشفوى مرفق بهذا القرار.

### أ - الاختبارات الكتابية للقبول :

1 - اختبار فى الثقافة العامة يسمح بتقدير ملكات التفكير لدى المترشح وقدرته على التحرر المدة : 3 ساعات، المعامل : 3،

2 - اختبار فى الاقتصاد السياسى، المدة : 3 ساعات، المعامل : 2،

3 - اختبار فى التشريع والتنظيم الخاصين بالنقل، المدة : 3 ساعات، المعامل : 2،

4 - اختبار فى القانون الجنائى، المدة : ساعتان، المعامل : 1.

وكل علامة تقل عن 20/6 فى هذه الاختبارات يقصى صاحبها.

5 - اختبار فى اللغة الوطنية مخصص للمترشحين الذين يمتحنون باللغة الوطنية مخصص للمترشحين الذين يمتحنون باللغة الاجنبية، المدة : ساعة واحدة، المعامل : 1.

وكل علامة تقل عن 20/4 فى هذه المادة يقصى صاحبها.

### ب - الاختبار الشفوى للنجاح :

- حوار مع اللجنة يدوم 20 دقيقة ويتناول بعد القرعة الجغرافية الاقتصادية للجزائر والقانون الادارى والمؤسسة الاشتراكية أو القانون الجوى، طبقا للبرنامج الملحق بهذا القرار. (المعامل : 2).

المادة 10 : يشارك فى الاختبار الشفوى المترشحون الذين يحصلون فى جميع الاختبارات الكتابية على مجموع نقاط تعدده اللجنة.

## الملحق

برنامج المسابقة الداخلية لادماج بعض الاعوان  
فى سلك المفتشين الرئيسيين للنقل

أ - الاختبارات الكتابية للقبول :

1 - الثقافة العامة :

- انشاء فى موضوع عام يسمح بتقدير  
ملكات التفكير لدى المترشحين وقدراتهم على  
التحرير.

2 - الاقتصاد السياسى :

- قطاعات الانتاج ومنظوماته،

- الاسعار،

- المبادلات الدولية،

- التخطيط،

- اقتصاد النقل، المفاهيم الاساسية، أنماط

النقل ووسائله، هياكل النقل القاعدية.

3 - التشريع والتنظيم فى مجال النقل البرى

للضائع والمسافرين فى الجزائر :

- التشريع والتنظيم فى مجال النقل البحرى،

التشريع والتنظيم فى مجال الموانىء.

4 - قانون العقوبات :

- مصادر قانون العقوبات وأأسسه،

- المخالفة فى مجال قانون العقوبات.

5 - اللغة الوطنية :

ب - الاختبار الشفوى للنجاح :

1 - الجغرافيا الاقتصادية للجزائر :

- المعطيات الطبيعية والبشرية،

- الفلاحة،

- الصناعة،

- النقل،

- المبادلات التجارية،

2 - القانون الإدارى :

الدولة والجماعات المحلية،

3 - المؤسسة الاشتراكية.

4 - القانون الجوى :

1) نصوص ذات طابع عام :

- الامر رقم 63 - 412 المؤرخ فى 24 أكتوبر

سنة 1963 والمتعلق بقواعد مرور الطائرات  
(الجريدة الرسمية - عدد 80 الصادر فى 29 أكتوبر  
سنة 1963)،

- القانون رقم 64 - 166 المؤرخ فى 10 يونيو

سنة 1964 والمتعلق بالخدمات الجوية (الجريدة  
الرسمية - عدد 49 الصادر فى 16 يونيو سنة 1964).

2) نص يتعلق بما يأتى :

- الامر رقم 62 - 50 المؤرخ فى 18 سبتمبر

سنة 1962 والمتعلق بتسجيل الطائرات وتحديد  
وملكيتها (الجريدة الرسمية - عدد 19 الصادر فى  
24 سبتمبر سنة 1962).

3) نص يتعلق بالموظفين الملاحين :

- قرار مؤرخ فى 22 فبراير سنة 1964 يحدد

قائمة شهادات الموظفين الملاحين فى الطيران المدنى  
واجازاتهم ومؤهلاتهم (الجريدة الرسمية - عدد  
21 الصادر فى 10 مارس سنة 1964).

4) نصوص تتعلق بالمطارات :

- القانون رقم 64 - 244 المؤرخ فى 22 غشت

سنة 1964 والمتعلق بالمطارات والارتفاقات لمصلحة  
أمم الطيران (الجريدة الرسمية - عدد 50 الصادر  
فى 15 يونيو سنة 1964).

- المرسوم رقم 65 - 159 المؤرخ فى أول يونيو

سنة 1965 والمتعلق بإنشاء مطارات الدولة  
وتشغيلها واستغلالها ومراقبتها (الجريدة  
الرسمية - عدد 51 الصادر فى 16 يوليو سنة 1965).

5) نصوص تتعلق بالنقل الجوى :

- مقرر 27 يوليو سنة 1964 المتعلق بشروط

النقل العمومى للمسافرين جوا (الجريدة الرسمية  
- عدد 63 الصادر فى 4 غشت سنة 1964).

- وبمقتضى المرسوم رقم 67 - I37 المؤرخ فى 23 ربيع الثانى عام 1986 الموافق 31 يوليو سنة 1967 والمتضمن تحديد الاحكام القانونية المشتركة المطبقة على أسلاك الاعوان الاداريين، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 95 المؤرخ فى 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والمتضمن تطبيق الامر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - II5 المؤرخ فى 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن تعديل بعض القواعد المتعلقة بتوظيف الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ فى 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للتوظيف العمومية بالوزارة الاولى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين فى الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 6 ذى الحجة عام 1390 الموافق 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية التى يجب أن يثبتها الموظفون التابعون لادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل،

- قرار 7 أكتوبر سنة 1964 المتعلق بنقل المواد الخطيرة جوا (الجريدة الرسمية - عدد 63 المؤرخ فى 13 أكتوبر سنة 1964).

- المرسوم رقم 72 - 45 المؤرخ فى أول مارس سنة 1972 والمتعلق بشروط طيران الطائرات الاجنبية فى أجواء التراب الوطنى ووقوفها التقنى (التجارى).

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 8 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985، يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الاعوان الاداريين بوزارة النقل.

ان الوزير الاول

وزير النقل

- بمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 28 محرم عام 1388 الموافق 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966، والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1986 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير، المعدل والمتمم،

## يقران مايلي :

المادة الاولى : تجرى بوزارة النقل، مسابقة على أساس اختبارات للالتحاق بسلك الاعوان الاداريين حسب الاحكام المحددة في هذا القرار.

تجرى المسابقة في مركز واحد بمدينة الجزائر وفي خلال الاشهر الثلاثة التي تلى نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

## المادة 2 : تفتح هذه المسابقة :

(أ) للمترشحين البالغين من العمر 17 سنة على الاقل و 30 سنة على الاكثر في أول يناير من سنة المسابقة، الذين يشبتون شهادة التعليم المتوسط أو أى شهادة ماثلة.

(ب) للاعوان المكتبيين والاعوان الضاربين على الآلة الكاتبة المرسمين البالغين من العمر 40 سنة على الاكثر في أول يناير من سنة المسابقة والذين استوفوا خمس (5) سنوات على الاقل من الخدمة الفعلية كأعوان مكتبيين أو أعوان ضاربين على الآلة الكاتبة، مرسمين.

المادة 3 : يؤخر الحد الاعلى للسنة المطلوبة بسنة واحدة عن كل طفل تحت الكفالة دون أن يتجاوز هذا الحد الاقصى خمس (5) سنوات. ويرفع هذا الحد الاقصى الى عشر (10) سنوات لفائدة أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ولا يطبق حدود السن على المترشحين الذين استوفوا خمس عشرة (15) سنة من الخدمة الفعلية في الوظيفة العمومية.

المادة 4 : يجب أن تشتمل ملفات الترشح على الوثائق الآتية :

- طلب المشاركة في المسابقة يوقعة المترشح،  
- نسخة مصدقة طبق الاصل من قرار الترشيح في سلك الاعوان المكتبيين أو سلك الاعوان الضاربين على الآلة الكاتبة،

- نسخة من محضر التنصيب،

- بطاقة عائلية من الحالة المدنية،

- مستخرج، عند الاقتضاء، من السجلات البلدية لأعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

يحدد الاجل الاقصى لايداع الملفات بشهرين (2) ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 5 : يجب أن تصل ملفات الترشح في ظرف مسجل الى وزارة النقل، مديرية الادارة والوسائل II9 شارع مراد ديدوش - الجزائر.

المادة 6 : يضبط وزير النقل قائمة المترشحين المقبولين للمشاركة في المسابقة وتنشر عن طريق التعليق بمقر الادارة المركزية لوزارة النقل ولدى الهيئات التابعة للصيانة والتي لها طابع اداري.

المادة 7 : تشتمل المسابقة على أربعة (4) اختبارات كتابية للقبول واختبار سفوى للنجاح.

## أ) الاختبارات الكتابية :

أ - اختبار ذو طابع عام يتناول موضوعا ذا طابع سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى، (المدة : 3 ساعات - المعامل : 3)

ب - تحرير وثيقة أو رسالة انطلاقا من وثيقة أو نص، المدة : 3 ساعات - المعامل : 3.

ج - اختبار في موضوع يتضمن مسائل ادارية، المدة : ساعتان - المعامل : 2.

وكل علامة تقل عن 5 من 20 في أحد هذه الاختبارات يقصى صاحبها،

د - اختبار في اللغة الوطنية للمترشحين الذين يختبرون بغير هذه اللغة، المدة : ساعة،

وكل علامة تقل في هذه المادة عن 4 من 20 يقصى صاحبها.

المادة 15 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 ربيع الثاني عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985.

وزير النقل  
عن الوزير الاول  
صالح قوجيل  
وبتفويض منه  
المدير العام للوظيفة  
العمومية  
محمد كمال العلمي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الممتحنين في رخص السياقة، بوزارة النقل.

ان الوزير الاول،  
ووزير النقل،

- بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 92 المؤرخ في 8 محرم عام 1388 الموافق 26 ابريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 34 المؤرخ في 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للوظيفة العمومية بالوزارة الاولى،

(ب) الاختبار الشفوي :

يتمثل في حوار يدوم 20 دقيقة مع اللجنة، ويدور حول برنامج المسابقة (المعامل 2).

لا يقبل للمشاركة في الاختبار الشفوي الا المترشحون الذين يحصلون في الاختبارات الكتابية على مجموع نقط تحدده اللجنة.

المادة 8 : يستدعى المترشحون للمقبولون فرديا لاجتياز الاختبار الشفوي.

المادة 9 : يمنح المترشحون أعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، زيادة في النقط حسب الشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه.

المادة 10 : يضبط وزير النقل، بناء على اقتراح اللجنة، قائمة المترشحين المقبولين في المسابقة.

المادة 11 : عدد المناصب المطلوب شغلها 50 منصبا.

المادة 12 : تتكون لجنة القبول حسب الآتى :  
- مدير الادارة والوسائل بوزارة النقل أو ممثله، رئيسا،  
- المدير للوظيفة العمومية أو ممثله،  
- نائب المدير المكلف بالموظفين في وزارة النقل،

- المدير العام للمكتب الوطني للارصاد الجوية ممثلا للمؤسسات ذات الطابع الاداري التابعة للوصاية.

المادة 13 : يعين المترشحون الناجحون في المسابقة أعوانا اداريين متمرنين ويوزعون على المصاح المركزية والهيئات التابعة لوصاية وزارة النقل.

المادة 14 : كل مترشح لا يلتحق بمنصبه بعد شهر على الاكثر من تبليغه قرار التعيين يفقد الانتفاع بنجاحه في المسابقة الا لسبب قاهر.

سنة 1970 والمتضمن تحديد مستويات معرفة اللغة الوطنية التي يجب أن يثبتها الموظفون التابعون لادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل.

### يقرران مايلي :

المادة الاولى : تجرى مسابقة على أساس اختبارات لتوظيف خمسين (50) ممتحنا في رخص السياقة، حسب الاحكام المحددة في هذا القرار.

المادة 2 : تجرى المسابقة بعد ثلاثة (3) أشهر من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 3 : تفتح المسابقة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، طبقا لاحكام المادة 7، الفقرة ب مع المرسوم رقم 82 - 191 المؤرخ في 29 مايو سنة 1982 المذكور أعلاه، للمتشحين الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية :

(1) أن يكون لهم مستوى السنة الثالثة من التعليم الثانوى (السنة النهائية سابقا)،

(2) أن يكون لهم من العمر 22 سنة على الاقل و 35 سنة على الاكثر في أول يناير من سنة المسابقة.

(3) أن يكونوا حائزين على رخصة السياقة صنف «ب» منذ أكثر من سنتين (2) .

المادة 4 : يؤخر حد السن الاعلى المطلوب بسنة واحدة عن كل طفل في الكفالة دون أن يتجاوز الحد الاقصى من هذا التأخير خمس (5) سنوات، ويرفع هذا الحد الاقصى الى عشر (10) سنوات لفائدة أعضاء جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى.

المادة 5 : ينظم مركز واحد للامتحان في مدينة الجزائر سيستدعى المترشحون فرديا أو عن طريق الصحافة بصورة استثنائية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966، والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعىة الموظفين، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى ومجموع النصوص التى عدلته أو تمتته،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 191 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 والمتضمن انشاء سلك الممتحنين فى رخص السياقة المعدل، لاسيما المادة 7 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين فى الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 137 المؤرخ في 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والذي يحدد شروط تطبيق الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، فيما يخص لامركزية تسيير الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ في 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن تعديل بعض القواعد المتعلقة بتوظيف الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 6 ذى الحجة عام 1390 الموافق 12 فبراير



الاستدلال I95 مع السلم II الخاص بالوظيفة العمومية بعد طرح نفقات الاطعام والاسكان منه.  
المادة 10 : تشتمل المسابقة على الاختبارات الآتية :

### (1) الاختبارات الكتابية :

- اختبار فى اشارات الطرق، تحديد المأطورات، المدم : ساعتان، المعامل : 3،
- اختبار فى التنظيم العام : قانون المرور والنصوص المتعلقة به، المدة : ساعتان، المعامل : 3،
- اختبار فى الثقافة العامة يتناول تحليل نص وفهمه، المدة : ساعتان، المعامل : I.

والعلامة 20/5 تقصى صاحبها،

- وللمترشحين الذين يمتحنون باللغة الاجنبية، اختبار فى اللغة الوطنية يتناول جملة تمارين، المدة : ساعة واحدة، المعامل : I.
- اختبار فى الميكانيكا العامة للسيارات، المدة : ساعتان، المعامل : I.

وكل علامة تقل عن 8 / 20 فى الاختبارين الكتابيين الاولين تقصى صاحبها.

غير أن العلامة التى تقصى صاحبها فى مادة اللغة الوطنية هى 20/4.

### (2) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

يتمثل الاختبار الشفوى فى حوار مع اللجنة يهدف الى تقدير معلومات المترشحين فى مجال قواعد حركة المرور. المدة : 15 دقيقة - المعامل : 2.

المادة II : لا يشارك فى الاختبارات الكتابية والتطبيقية الا المترشحون الذين يحصلون على معدل يساوى أو يفوق 20/10 فى الاختبارات الكتابية.

المادة 6 : يجب أن ترسل ملفات الترشح فى ظرف مسجل الى مديرية النقل فى الولاية التى يقيم فيها المترشح، وينبغى أن تشتمل على ما يأتى :

- طلب المشاركة فى المسابقة على أساس اختبارات يوقعه المترشح.

- نسخة من سجل السوابق العدلية (النسخة رقم 3)، لم يمض على تاريخ تسليمها ثلاثة (3) أشهر،

- نسخة من شهادة الميلاد، أو بطاقة عائلية للحالة المدنية،

- شهادة الجنسية الجزائرية،

- شهادتان طبيتان (الطب العام وطب الامراض الصدرية)،

- نسخة مصدقة طبق الاصل للشهادة المدرسية فى السنة الثالثة من التعليم الثانوى (النهائية سابقا)،

- شهادة تثبت وضعية المترشح ازاء الخدمة الوطنية،

- مستخرج، عند الاقتضاء، فى السجلات البلدية لاعضاء جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى،

- 4 صور هوية.

المادة 7 : تحدد مهلة ايداع الترشيحات بشهرين (2) بعد نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 8 : يضبط وزير النقل قائمة المترشحين المقبولين لاجتياز اختبارات المسابقة وتنشر عن طريق التعليق فى مستوى مديريات النقل بالولايات المعنية.

المادة 9 : يتلقى المترشحون اثناء تدريب التكوين المتخصص اجرا مسبقا يساوى الرقم

المادة 12 : تضبط قائمة المترشحين المقبولين في المسابقة على أساس الاختبارات لجنة تتكون حسب الاتى :

- المدير المكلف بالادارة فى وزارة النقل أو ممثله، رئيسا،

- المدير العام للوظيفة العمومية أو ممثله،

- مدير النقل البرى فى وزارة النقل أو ممثله،

- أحد המתحنيين المرسمين فى رخص السياقة.

يمكن للجنة أن تضم اليها عند الحاجة أى شخص معروف بكفاءته فى هذا التخصص.

المادة 13 : يمكن اعداد قائمة تكميلية حسب ترتيب الاستحقاق بأسماء المترشحين الذين يمكن أن يسدوا حالات نقص محتملة، وذلك فى حدود نسبة 10 ٪ مع المناصب المفتوحة للمسابقة.

المادة 14 : تنشر قائمة المترشحين المقبولين نهائيا فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 15 : يعين المترشحون الناجحون فى المسابقة على أساس الاختبارات ممتحنين فى رخص السياقة متمرنيين.

المادة 16 : يوزع الممتحنون فى رخص السياقة المتمرنون على مناصب العمل، تبعاً لاحتياجات المصلحة، وبعد متابعة دورة تكوين متخصص.

المادة 17 : كل مترشح لا يلتحق بالمنصب المعين فيه بعد شهر من تبليغه اشعار التعيين، يفقد الانتفاع بنجاحه فى المسابقة.

المادة 18 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 8 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 20 ديسمبر سنة 1985.

عن وزير النقل	عن الوزير الاول
الامين العام	وبتفويض منه
الصادق بن محجوبة	المدير العام للوظيفة العمومية
	محمد كمال العلمى